J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.3 (6): 881 - 902, 2012

AN ECONOMIC COMPARISON STUDY OF EXPLOITATION PATTERNS AND AGRICULTURAL RESETTLEMENT IN EGYPT

Abd El Maqsoud, A. M. and A. M. R. El- Sabaa
Dept. Agric. Economics - Faculty of Agriculture., Ain Shams University

دارسة اقتصادية مقارنة لأنماط الاستغلال والتوطين الزراعى فى مصر

عبد الله محمود عبد المقصود أحمد و علاء محمد رشاد السبع.
قسم الاقتصاد الزراعى , كلية الزراعة, جامعه عين شمس.

الملخص

تنوعت أنماط الاستغلال والتوطين فى الأراضى المستصلحة ، فكان بعض تلك الأنماط أكثر اهتماماً بالاعتبارات الاجتماعية المتمثلة فى توسيع قاعده الملكية والعدالة الاجتماعية والاهتمام بالفئات الفقيره وتوفير فرص مناسبة للعمل والعيش لبعض الفئات الاجتماعية التى شملت فقراء الريف والعمال الزراعيين غير الحائزين لأراضى زراعية وخريجى الكليات والمعاهد العليا والمتوسطة ، والمسرحين من الخدمة العسكرية ، والمضارين من قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، وحالات المعاش المبكر ، وحالات التوطين للبدو فى بعض المناطق . بينما كانت بعض أنماط الاستغلال الأخرى أكثر اهتماماً بالاعتبارات الاقتصادية والكفاءة الإنتاجية التى تعتمد بصفة أساسية على الوفورات والمزايا الاقتصادية للمشروعات ذات السعات الكبيره ، ويندرج ضمن تلك الأنماط تمليك الأراضى لكبار الملاك ، والبيع أو حق الانتفاع للشركات الاستثمارية والقطاع الخاص ، وإقامة الشركات الإنتاجية الزراعية كبيرة السعه .

وقد أسفرت مختلف السياسات والممارسات الخاصة بالاستغلال والتوطين الزراعى فى مصر منذ منتصف القرن الماضى عن العديد من الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة االتى يمكن أخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسات والتوجهات الجديدة فى هذا المجال . ولعل من بين الدروس المستفادة :

- القصور الملحوظ فيما تحقق من انجازات الاستصلاح والاستزراع مقارنة بما تم استهدافه أو التخطيط له فى مختلف المراحل والفترات .
- الاختلال فى درجة التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى أساليب التصرف فى الأراضى المستصلحة ، فكان الجنوح نحو هذا النمط أو ذاك يميز بعض الفترات أو المراحل عن بعضها الآخر .
- التماثل الكبير فى تجارب التوطين والاستغلال التى شملت الفئات الاجتماعية المختلفة فى المراحل والفترات المختلفة وفى المناطق المختلفة . وبخاصة فيها يتعلق بما واجهته هذه التجارب من مشاكل ومعوقات ، ومن تدنى مستويات الكفاءة الاقتصادية فى استغلال الموارد الزراعية الأرضية والمائية ، وأيضا فيما يتعلق بضعف وقصور الأطر المؤسسية والتنظيمية . وأسفرت الغالبية العظمى من هذه التجارب عن نماذج تنتمى فى سماتها وخصائصها إلى الزراعة التقليدية فى غالبية الأراضى القديمة وتعانى من نفس مشكلاتها وهمومها وبخاصة فيما يتعلق بضعف الكفاءة الإنتاجية وتفتت الحيازات .
- اتسمت مختلف المراحل والممارسات بغياب أو ضعف ، وتعدد وتضارب الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية ذات العلاقة ، مما أسفر عن ضعف كفاءة استغلال الموارد الأرضية الزراعية من المنظور الاقتصادى الوطنى ، ومن اقتران الأراضى المستصلحة بأوضاع الفساد وسوء التصرف وانحراف استغلال تلك الأراضى عن أهدافه الاقتصادية والاجتماعية من المنظور المجتمعى العام .

فى ضوء تحليل التجارب السابقة والدروس المستفادة منها ، وأيضا فى ضوء ما تفرضه التطورات والمستجدات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والموردية والديموغرافية، تبرز الأهمية الحيوية لبعض العوامل والاعتبارات الأساسية التى تحكم السياسات والتوجهات الحاضرة والمستقبلية فيما يتعلق بأنماط وطبيعة الاستغلال والتوطين الزراعية فى الأراضى المستصلحة فى مصر . لعل من أهم تلك العوامل والاعتبارات ما يلى :

- ما تفرضه الندرة المتزايدة فى الموارد المائية فى الحرص على أن تكون مختلف أنماط الاستغلال والتوطين ذات كفاءة قصوى فى استغلال تلك الموارد ، وذلك ضمن إطار عام لتعظيم الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لتلك الأنماط .

- أن تستحدث الأنماط المختلفة للاستغلال والتوطين الزراعى من النظم والأساليب ما يحول دون وقوع أراضيها فى هوة التفتت والتجزؤ للحيازات والمشروعات المزرعية وذلك فى ضوء ما تمثله مشكلة تفتت الحيازات من مخاطر ومعوقات أساسية تحول دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استغلال الموارد ، فضلاً عن اللحاق بركب التطوير والحداثه بصفة خاصة من خلال الاستثمارات العربية الخاصة دون ترك المجال لتلك الشركات للقيام باعاقة عملية التنمية والاستصلاح الزراعي من خلال عمليات التصقيع للاراضى.
- أن يراعى فى نظم وأنماط الاستغلال للأراضى المستصلحة قدراً مناسباً من التنوع والمرونه فيما بين الأقاليم والمناطق المختلفة ، والمشروعات المختلفة ، وذلك وفق الظروف البيئية والمكانية والديموغرافية لكل إقليم أو منطقة أو مشروع .
- صياغة وابتكار أنماط للاستغلال والتوطين تحقق أكبر قدر ممكن من الاتساق والتكامل بين الاعتبارات الاجتماعية وأهداف الكفاءة الاقتصادية من المنظور الموردى والمجتمعى . مع تحقيق قدر مناسب من التوازن فيما بين المساحات المخصصه للأنماط المختلفة من الاستغلال .
- توجيه الاهتمام المناسب للاعتبارات الداعمة والمكملة لنجاح سياسات الاستغلال والتوطين الزراعى بأنماطها المختلفة ، متضمناً ما يتعلق بالتحديد الواضح لدور الدولة ، وإيجاد الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية الفاعلة والنافذة ، وتوفير بعض السياسات الداعمة المكملة خاصة فيما يتعلق بسياسات ترشيد استخدام الموارد المائية ، وصيانة الأراضى الزراعية ، وتطوير مناخ الاستثمار الزراعى ، ووضع سياسات خاصه بالزراعات التعاقدية والتكافل الزراعى ، وتطوير نظم التسويق ونظم المعلومات الزراعية وسياسة الائتمان الزراعى ، إلى غير ذلك من السياسات ذات العلاقة .

فى ضوء الدروس المستفادة من المراحل والخبرات السابقة ، ومع الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل والاعتبارات التى تفرض نفسها على مسارات التنمية الزراعية فى المرحلة الحاضرة والمستقبلية . تتبلور التوجهات المقترحة لأنماط الاستغلال والتوطين الزراعى للأراضى المستصلحة فيما يلى :

١- نمط المشروعات الاستثمارية ذات السعات الكبيرة نسبياً باعتباره النمط الأعلى كفاءة فى استغلال الموارد الزراعية الطبيعية ، والأكثر توجهاً نحو الأساليب الزراعية الحديثة . على أن تكون حيازة هذه المشروعات للمستثمرين من الإفراد أو الشركات إما بالتملك أو بحق الانتفاع حسب ظروف الموقع ، ووفق الشروط والضمانات التى تحول دون سوء التصرف أو الاستغلال أو الانحراف عن الأهداف المجتمعية العامة للتنمية الزراعية

٢- نمط الشركات الزراعية المساهمة التى يمكنها أن تستوعب العديد من الفئات الاجتماعية وصغار المستثمرين ذوى الحيازات الصغيرة أو المتوسطة لكل منهم ، ويكون لكل حائز عدد من الأسهم التى تتناسب مع المساحة الخاصة به فى إطار الشركة المساهمه التى يتم فيها الفصل بين الملكية والإدارة . وفى هذا النمط يمكن أن تصل المساحة الإجمالية لكل شركة مساهمه إلى عدة آلاف من الأفدنة، يمثل الحائزين الجمعية العمومية للشركة والتى تقوم بتعيين مجلس إدارة متخصص للشركة . وتكون الفرصة متاحه لأى من الحائزين فى عضوية مجلس الإدارة أو فى تولى أحد الوظائف بالشركة أو العمل بها إذا ما توافرت لديه شروط شغل أى من هذه المواقع . ويحصل كل مساهم على عوائد أسهمه وفق ما تقرره الجمعية العمومية من نسب للأرباح الموزعة ، إلى جانب ما يتقاضاه العاملون فى الشركة من بين الحائزين أو ذويهم . ويحقق هذا النمط مزايا الإنتاج الكبير والكفاءة الاقتصادية والإدارية فى ذات الوقت الذى تتحقق فيه الاعتبارات الاجتماعية الخاصة بتوسيع نطاق الملكية وإتاحة فرصة التملك للأراضى الزراعية لفئات وقطاعات عديده من المجتمع دون مواجهة مخاطر مشكلة التفتت الحيازى.

٣- نمط التوطين الزراعي في اطار جمعيات تعاونية متطورة ، وينطوي هذا النمط عادةً على قدر مناسب من تقديم التسهيلات وتوفير المرافق والخدمات التي تخدم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتوطين الزراعي ، يجب أن يتركز هذا النمط في المناطق المجاورة للوادي والدلتا تسهيلاً لعملية الانتقال والانتاج والتسويق عوضاً عن القدرات الضعيفة لهذه الفئات الاجتماعية.

٤- النمط المتكامل بين شباب الخريجين والمنتفعين وبين الشركات متوسطة الحجم ويعتبر هذا النمط من الانماط التي تعتمد على تحقيق التكامل بين هذين الفئتين للاستفادة من مميزات كل من شباب الخريجين والمنتفعين وبين الشركات متوسطة الحجم بما يراعى فى نظم وأنماط الاستغلال للأراضى المستصلحة قدراً مناسباً من التنوع والمرونه فيما بين الأقاليم والمناطق المختلفة ، والمشروعات المختلفة ، وذلك وفق الظروف البيئية والمكانية والديموغرافية لكل إقليم أو منطقة أو مشروع

المقدمة

قامت حضارة مصر منذ القدم على الزراعة بصفة رئيسية ، وكان تطوير الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعى غاية أساسية تتوخاها مختلف النظم الحاكمة منذ بدايات عصر الفراعنة. وفى العصر الحديث ، منذ عهد محمد على ، أصبح التوسع الزراعى الأفقى فى مصر سياسة منهجية ذات معالم واضحة وأهداف محددة ، وإن كانت قد تراوحت من حين لآخر بين فترات من التقدم وأخرى من التراجع ، متأثرة في ذلك بأحوال وظروف سياسية واقتصادية متعددة ومتباينة. وكانت المحصلة التراكمية لهذه الفترات المتعاقبة أن زادت مساحة الأراضي الزراعية فى مصر من حوالى ثلاثة ملايين من الأفدنة إبان بداية حكم محمد على ، إلى ما يقرب من ثلاثة أمثال تلك المساحة فى السنوات الأخيرة .

وفى الحقبة الماضية عرفت مصر أشكالاً متعددة من نظم التصرف والاستغلال للأراضى المستصلحة ، اختلفت الأهمية النسبية لكل منها من مرحلة زمنية إلى أخرى وفق التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لكل مرحلة . وكان من أهم تلك الأشكال التوطين الزراعى لصغار المستفيدين والفئات الاجتماعية فى الأراضي الجديدة ، والجمعيات الزراعية التى يؤسسها الأفراد ، والمشروعات الزراعية الكبيرة التابعة للهيئات والشركات الحكومية ، والمشروعات الزراعية المتوسطة والكبيرة للأفراد والشركات من القطاع الخاص (المستثمرين) .

ووفق طبيعة الأمور فإن استصلاح الأراضي الزراعية فى مصر تحكمه وتقيده مجموعة من العوامل والمحددات التى أصبحت تقلل من فرصه وتحد من إمكانياته . فقد أصبحت الموارد المائية فى السنوات الأخيرة – وفى الاستشراف المستقبلى – من أهم المحددات الحاكمة لعمليات الاستصلاح الزراعى والتوسع الأفقى فى مساحات جديدة . الأمر الذى أصبحت معه كل وحدة إضافية من الأراضي الجديدة المستصلحة تمثل إضافة موردية بالغة القيمة من منظور الاقتصاد الكلى والمنظور المجتمعى العام.

وفى ضوء ما تتضمنه إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ ، من الأهداف الخاصة بالتوسع الزراعى الأفقي ، يصبح من الأهمية بمكان تحديد التوجهات والمعالم الرئيسية لأنسب الأساليب والسياسات للاستغلال والتوطين الزراعى للمساحات التى يتم استصلاحها فى إطار كل من الاستراتيجية والخطة التنفيذية ، بما يعظم مساهمة تلك المساحات فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وما يتوافق وطبيعة ما تشهده المرحلة الحاضرة والمستقبلية من المتغيرات والمستجدات .

- أما من المنظور العام فإن التوطين عبارة عن عملية إنشائية يتم فى إطارها تهيئة منطقة معنية بالمقومات التى تجعلها مؤهلة لاستقبال جماعات من الناس للإقامة والعيش والاستقرار ، بحيث تشتمل تلك المقومات فرصاً مناسبة للعمل والنشاط المنتج ، وظروفاً مواتية للعيش والتكيف مع البيئة الجديدة .
- من المنظور التنموى فإن التوطين عملية مقصودة ، ومخططة فى إطار رؤية مجتمعية للمصالح القومية المتعلقة بتنمية الإنتاج أو الخدمات أو إعادة توزيع القوى البشرية والموارد الطبيعية ، وتكون هذه العملية ذات أهداف مرسومة ومحددة ، ولها من الوسائل والآليات والمقومات ما يمكن من بلوغ تلك الأهداف .

ويدخل فى عملية التخطيط للتوطن ما يتعلق بعديد من الأمور وفى مقدمتها :

- تحديد العمليات الإنشائية التى يتم بموجبها إعداد وتهيئة منطقة التوطين .
- تحديد التوجهات الرئيسية لاستخدامات الموارد المتاحة فى منطقة التوطين .
- تحديد نوعية وخصائص الأفراد أو السكان وأسس اختيارهم .
- تحديد طبيعة الأطر التنظيمية والمؤسسية التى تكفل تحقيق الأهداف المرسومة ، وكفاءة استغلال الموارد ، واستقرار عملية التوطين .

مشكلة الدراسة:

على الرغم من تعدد السياسات والبرامج التي تتبعها الحكومة في مصر للتوطين في المناطق الجديدة الا أن نجاح التوطين بالمناطق الجديدة مازال دون المأمول. حيث أوضحت العديد من الدراسات تباين معدل التوطين بين مختلف الفئات المتوطنة فبلغ ١.٩٦ لبرنامج المستثمرين وبلغ نحو ١.١٩ للمضاربين ونحو ١.٠٩ لشباب الخريجين بينما بلغ ١.٥٤ لشركات الاستصلاح والجمعيات الأهلية. وبناء على ذلك تبرز أهمية دراسة برامج التوطين المختلفة وتحديد انسبها للمجتمع المصري واقدرها على تحقيق النجاح المامول في خطط التنمية حتى ٢٠١٧م وما بعدها.

اهداف الدراسة :

تهتم هذة الدراسة بتقييم ومقارنة أهم أنماط وتجارب التوطين واستغلال الأراضي المستصلحة في الفترات السابقة ، واستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب ، والانطلاق منها نحو وضع إطار متكامل لأنسب الأساليب والسياسات للتوطين الزراعى لمعظمة استغلال الأراضي المستصلحة في المرحلة القادمة . وتحقيقاً لهدف الدراسة فقد جرى إتباع منهجية للعمل تتلخص فيما يلى :

- حصر وتجميع الدراسات السابقة والتقارير ذات العلاقة واستخلاص ما ورد بها .
- تجميع البيانات المطلوبة للدراسة وتبويبها وتحليلها .
- إجراء عدد من المقابلات الشخصية لعدد من الخبراء والمتخصصين فى مجال موضوع الدراسة .
- إجراء عدد محدود من دراسات الحاله لأنماط التوطين القائمة وبخاصة فى الأراضي الجديدة .
- عرض مسودة الدراسة فى حلقة نقاشية* تضم مجموعة من الخبرات المتميزة من القطاع الحكومى ورجال الأعمال والقطاع الخاص والأساتذة والخبراء .
- تصحيح مسودة الدراسة وإدخال التعديلات والإضافات وفق نتائج الحلقة النقاشية ، وإعداد الصورة النهائيه للدراسة .

أهمية الدراسة:

تتطور المتغيرات الاقتصادية العالمية بخطى سريعة وتؤثر تلك المتغيرات على الاقتصاد المصري, ومع محاولة الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية ومع الضغوط المتزايدة على المرافق والبنية التحتية الأساسية والعرض الاقتصادي الذي يتزايد التنافس علية بسبب الزيادة السكانية الخانقة بمدن وقرى الوادي والدلتا, وازدياد معدلات البطالة, كان لزاما على الدولة أن تتبنى المشروعات الزراعية في الأراضي الجديدة وتتبع سياسات مناسبة للتوطين في هذه المناطق لبناء مجتمعات عمرانية وزراعية جديدة لامتصاص الزيادة السكانية والقوى العاملة الباحثة عن فرص عمل لتلقى على عاتقهم القيام بتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتعددة الإبعاد والمحاور والاتجاهات.

و يعتبر التوسع الأفقي ضرورة حتمية لإعادة رسم الخريطة السكانية في مصر حيث أن المساحة المستخدمة في مصر تبلغ نحو ١٢.٥ مليون فدان† منها ٧.٨ مليون فدان أراضي زراعية, ٤.٧ مليون فدان عمرانية مأهولة بالسكان وهي تمثل ٥% فقط من المساحة الكلية بمصر.

ولقد اتجهت الدولة إلى تبني سياسات التشجيع على إقامة وبناء مجتمعات زراعية جديدة تمهيدا لتوطينها ومن اهم تلك المناطق الجديدة للتوطين سيناء وتوشكى والعوينات ودرب الاربعين وغيرها من المناطق الواعدة للتوطين ولامتصاص الزيادة السكانية للخروج من الوادي الضيق.

ووفقا لخطط التوسع الافقي الحالية والمستقبلية في الاراضي الجديدة على مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٧ – ٢٠١٧/٢٠١٦) فأن المستهدف زيادة المساحة الزراعية بحوالي ٣.٠٦٨ مليون فدان باستثمارات قدرها ٣٦١٣٥ مليون جنية‡ وتتبع الحكومة المصرية عدة برامج مختلفة للتوطين في تلك المناطق. وتختلف هذه البرامج في مدي فعالية ونجاح كل منها في التوطين وعلى ذلك يستهدف البحث دراسة ومقارنة مختلف السياسات والبرامج المستخدمة في التوطين بهدف تحديد أهم وافضل تلك البرامج والسياسات واكثرها قدرة على تحقيق التوطين كضرورة من ضرورات تحقيق التنمية الاقتصادية.

الطريقة البحثية

انتهجت الدراسة أسلوب المناقشة والتحليل لتجارب التوطين بالاراضي الجديدة في المراحل السابقة من خلال عقد ورشة عمل عن برامج التوطين الزراعي للعديد من المتخصصين والمرتبطين بهذا المجال. كما استقت الدراسة بياناتها من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية, وحدة التصميم والتنفيذ للسياسات بمشروع إصلاح السياسات الزراعية , قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة , الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة الإشغال والموارد المائية، بالإضافة للكتب والنشرات والرسائل العلمية المتخصصة و الأبحاث الواردة بالانترنت والمرتبطة بموضوع الدراسة. وقد تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي والاقتصادي الوصفي والكمي للوصول لنتائج الدراسة.

تطور أنماط التوطين الزراعى واستغلال الأراضي المستصلحة :

منذ بدايات القرن العشرين يمكن رصد مجموعه متنوعة من أنماط الاستغلال للأراضى المستصلحة التى تباينت أهمية كل نمط منها خلال المراحل أو الفترات الزمنية المختلفة . وفى غالب الأحوال كان هنالك أكثر من نمط واحد فى الفترة الزمنية ذاتها . ومع ذلك يمكن ملاحظة وجود ما يمكن تسميته بالنمط المنوالى فى كل

---

* ورشة عمل عن سياسات التوطين الزراعى فى مصر ، وحدة الدراسات الاقتصادية والتنمية – قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس - يوليو ٢٠١١ ، حيث شارك في حلقة النقاش العديد من وكلاء ومدراء وزارة الزراعة وروساء البحوث والادارات المركزية وبعض المستشارين في مجال استغلال الاراضي في مصر.

† وزارة الري والموارد المائية, مشروع تنمية جنوب الوادي, نشرة سبتمبر ١٩٩٩م.

‡ وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي, قطاع الشؤن الاقتصادية بيانات غير منشورة.

مرحله ، يقترن بطبيعة وظروف تلك المرحلة وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية العامة . ويمكن حصر أبرز النظم المختلفة لاستغلال الأراضي المستصلحة فيما يلي :

■ التمليك لكبار الملاك . ■ البيع أو حق الانتفاع للشركات الاستثمارية الخاصه .
■ الاستغلال بواسطة شركات زراعية حكومية كبيرة السعة .
■ التمليك لخريجى الكليات والمعاهد العليا والمتوسطة . ■ التمليك لأعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية .
■ البيع لواضعى اليد ■ التأجير(ثم البيع لاحقاً) لصغار المزارعين. ■ البيع للأفراد من صغار المستثمرين
■ التمليك للأفراد من الفئات الاجتماعية (صغار المزارعين ، المعاش المبكر ، بعض الفئات من المسرحين من الخدمة العسكرية ، المضارين ، .) .

أنماط الاستغلال والتوطين الزراعى فيما قبل ١٩٥٢ :

- منذ بداية القرن العشرين وحتى عام ١٩٣٥ تقريباً ، يمكن التمييز بين أربعة أنماط لاستغلال الأراضي المستصلحة .

أ – الأراضي التى تستصلحها بعض الشركات الوطنية التى تأسست لغرض حيازة واستصلاح الأراضي الزراعية ، يتم بيعها للأفراد ، أو استزراعها وإدارتها بواسطة تلك الشركات.

ب – الأراضي التى تستصلحها الشركات الأجنبية ، كانت تلك الشركات صاحبة الحق فى التصرف فيها ، وذلك بالبيع للأفراد فى أغلب الأحوال .

جـ- الأراضي التى يقوم كبار الملاك باستصلاحها يتم ضمها إلى ملكيات هؤلاء الملاك .

د – الأراضي التى كانت تستصلحها مصلحة الأملاك الأميرية ، كانت تباع بالمزاد العلنى ، أو يتم توزيع بعضها على صغار المنتفعين ، كما كان يخصص بعضها لوزارة الزراعة لاستغلالها كمحطات تجارب وبحوث زراعية .

- خلال الفترة من عام ١٩٣٥ وحتى قيام الثورة فى ١٩٥٢ ، استمرت أنماط الاستصلاح والاستغلال التى كانت قائمة قبل هذه الفترة . غير أن الدولة تزايد اهتمامها باستصلاح الأراضي بهدف توسيع قاعدة الملكية وذلك بتوزيع الأراضي التى تستصلحها على بعض الفئات من صغار المزارعين ، وخريجى الجامعات والمعاهد الزراعية العليا والمتوسطة .

أنماط الاستغلال والتوطين الزراعى خلال الفترة ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٠ :

- فى سنوات ما بعد الثورة ، وبخاصة فى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٦٠ كانت مساحة الأراضي المستصلحة محدوده نسبياً ، ولم تكن هنالك سياسة واضحة للتصرف فى هذه الأراضى ، وقد ظلت أغلب المساحات تحت إدارة الدولة تقوم باستزراعها على الذمة بواسطة الهيئات والشركات الحكومية (هيئة مديرية التحرير – الهيئة العامة لتعمير الصحارى – الخ) بينما تم توزيع بعض المساحات على صغار المزارعين ، وبخاصة تلك المساحات الصغيرة المستصلحة من الأراضي البور المتخللة والتى يتعذر إدارتها كمشروعات كبيرة .
- فى الفترة من (١٩٦١/٦٠ – ١٩٦٥/٦٤) وهى الفترة التى شهدت انجازات كبيره فى مجال استصلاح الأراضي فى خلال الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٩) (حوالى ٥٣٦ ألف فدان) كما شهدت بداية التخطيط التنموى فى مصر مع الخطة الخمسية الأولى للتنمية – فقد كانت السياسات العامة أكثر اهتماماً بالعدالة الاجتماعية وتوسيع قاعدة الملكية . ومن ثم كان النمط الأكثر شيوعاً خلال تلك الفترة يتمثل فى توزيع الأراضي المستصلحة على طبقة الفلاحين المصريين ، وبخاصة من المعدمين والعمال الزراعيين ، وذلك عن طريق الإيجار . وقد جرى تصميم مشروعات الاستصلاح لتلائم هذا الغرض حيث تم تقسيم المساحات المستصلحة إلى وحدات صغيرة (حوالى خمسة أفدنة) مع إقامة المساكن وبعض المرافق الأساسية للمنتفعين .
- فى فترة الخطة الخمسية الثانية للتنمية (١٩٦٥/٦٤ – ١٩٧٠/٦٩) ، وفى ضوء تقييم سياسة التصرف فى الأراضي المستصلحة فى الخطة السابقة ، فقد تم العدول عن تلك السياسة التى تبين أنها وإن كانت تحقق صالح الأفراد من صغار المنتفعين من المنظور الاجتماعى ، إلا أنها تنحرف كثيراً عن تحقيق الصالح العام للدولة المتمثل فى كفاءة استغلال الأراضي المستصلحة وزيادة الناتج الزراعى الوطنى . ومن ثم فقد تحولت التوجهات العامة نحو الاهتمام الأكبر بالمشروعات ذات السعات الكبيرة . وقد تمثل ذلك فى استغلال الأراضي المستصلحة واستزراعها وإدارتها بواسطة شركات حكومية فى صورة مزارع كبيرة يمكنها تحقيق مزايا الإنتاج الكبير ووفورات السعة ، فضلاً عن قيامها بالمشروعات الإنتاجية التى تلبى المتطلبات المجتمعية وتساهم فى تنفيذ السياسات الاقتصادية العامة للدولة .

أنماط الاستغلال والتوطين الزراعى خلال حقبة السبعينات (١٩٧٠-١٩٧٩) :

- كما اتضح سابقاً ، فقد كانت فترة السبعينات (١٩٧١/٧٠ – ١٩٨٠/٧٩) من فترات الركود الذى يقترب من حد التوقف فى مجال استصلاح الأراضي الزراعية. ففى منتصف السبعينات أخذت الدولة فى مراجعة سياساتها الخاصة بالتصرف فى الأراضي المستصلحة ، لا سيما بعد أن تبين إخفاق نمط الشركات الزراعية التى أنشئت لاستزراع واستغلال وإدارة مشروعات زراعية كبيرة لتحقيق النفع العام ، حيث أوضحت موازنة عام ١٩٧٦ أن محصلة أداء الشركات العاملة فى هذا المجال قد أسفرت عن خسائر قدرت بنحو ٢.١ مليون جنيه فى سنة واحدة ، بواقع ما يقرب من ستة جنيهات للفدان الواحد من الأراضي التابعة لتلك الشركات . ومن ثم فقد تم وضع أسس جديدة للتصرف فى الأراضي المستصلحة وتوزيعها . تتضمن هذه الأسس :
  - توسيع قاعدة الملكية الزراعية بتمليك الأراضي المؤجره للمستأجرين .
  - التوسع فى قاعدة توزيع الأراضي المستصلحة على خريجى الجامعات والمعاهد الزراعية العليا والمتوسطه من العاملين بالحكومة والقطاع العام .
  - تخصيص مساحات لإقامة بعض المشروعات المتميزة التى تخدم الاقتصاد القومى .
  - إنشاء عدد من الشركات الزراعية الوطنية لاستغلال بعض المساحات من الأراضي المستصلحة وفق أساليب تحقيق الكفاءة الإنتاجية ورفع درجة التكثيف الزراعى والاهتمام بالمشروعات الزراعية /الصناعية المتكاملة وإدخال أساليب تكنولوجيه جديده .
  - بيع المساحات المتناثرة التى يتعذر استغلالها وإدارتها بطريقة اقتصادية .

أنماط الاستغلال والتوطين الزراعى منذ بداية الثمانينات (١٩٨٠-٢٠٠٩) :

- خلال النصف الأول من الثمانينات (١٩٨٠-١٩٨٦) أخذت ملامح التوجهات الاقتصادية الجديدة والتى تتمحور حول الأهمية الارتكازية للقطاع الخاص وتراجع الدور الحكومى فى الشأن الاقتصادى تتبلور على أرض الواقع . وقد تمثل ذلك فى مجال استصلاح الأراضي في أمرين أساسيين :

الأول : تنامى دور القطاع الخاص – مع التراجع الكبير للدور الحكومى – فى تنفيذ أعمال الاستصلاح .

الثانى : سيادة نمط استزراع واستغلال الأراضي المستصلحة من جانب الشركات الاستثمارية والقطاع الخاص فى إطار مشروعات ذات سعات كبيره نسبياً .

ومع بداية هذه الفترة أيضا بدأت فكرة المشروع القومى لشباب الخريجين التى يمكن اعتبارها أحدث أنماط التوطين الزراعى حيث استفاد من هذا المشروع (حتى عام ٢٠٠٩) ما يقدر بنحو ٥٥ ألف شاب وبمساحة من الأراضي الزراعية المستصلحة تقدر بنحو ٢٧٧ ألف فدان موزعة فيما يقدر بنحو ١٢١ قرية ، منتشره فى نحو ١٧ منطقة من مناطق ومشروعات الاستصلاح . وقد بلغت نسبة الأراضي التى تم توجيهها للمشروع القومى لشباب الخريجين نحو ١٧% من جملة المساحات المستصلحة خلال هذه الفترة الأمر الذى يشير إلى أن النمط الذى ساد تلك الفترة قد تمثل فى المزارع المتوسطة والكبيرة التى آلت إلى القطاع الخاص أفراداً وشركات . كما توجهت نسبة أقل من هذه المساحات لأنماط الاستغلال الأخرى والتى تشمل الفئات الاجتماعية والجمعيات .

تحليل وتقييم الأداء العام لأهم أنماط الاستغلال والتوطين الزراعى :

ويوضح الجدول رقم (١) أنماط التصرف والاستغلال والتوطين الزراعى خلال الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ٢٠٠٦ . كما يوضح الجدول رقم (٢) مشروعات استصلاح الأراضي والتوطين الزراعي وأسلوب التصرف فى الأراضي المستصلحة خلال الفترة (١٩٨٢/١٩٨١ – ٢٠٠٠/١٩٩٩) .

- مما سبق ولأغراض تحليل وتقييم الأداء العام للأنماط الرئيسية لاستغلال الأراضي المستصلحة يمكن تقسيم تلك الأنماط إلى الأقسام التالية :

جدول رقم (١) : أنماط التصرف والاستغلال الرئيسية (مرتبه تنازلياً وفق الأهمية النسبية بداخل كل مرحلة زمنية) خلال الفترة منذ عام ١٩٥٢ وحتى ٢٠٠٦ والمستمره حتى الان.

الفترة الزمنيه	المساحة المستصلحة (ألف فدان)	أنماط التصرف والاستغلال الرئيسية
١٨٩٠ – ١٩٥٢	(٤٠٠)	كبار الملاك (من مستصلحى الاراضى) البيع للأفراد الاستزراع عن طريق الشركات التى قامت بالاستصلاح التوزيع على صغار المزارعين التخصيص لوزارة الزراعة (كمحطات بحوث وتجارب)
١٩٥٢-١٩٦٠	(٧٩)	الزراعة على الذمه بواسطة شركات وهيئات حكومية

		التوزيع على صغار المزارعين
١٩٦٠-١٩٦٥	(٥٣٦)	التوزيع على صغار المزارعين (فلاحين وعمال زراعيين) بالإيجار
١٩٦٥-١٩٧٠	(٢٧٦)	الاستزراع والاستغلال بواسطة هيئات وشركات حكومية (مشروعات كبيرة)
١٩٧٠-١٩٧٩	(٢٩)	الشركات والهيئات الحكومية التوزيع على خريجى الجامعات والمعاهد بيع المساحات المتخلله للأفراد
١٩٨٠-١٩٨٦	(٣٣٥)	البيع بالمزاد العلنى أو بالتخصيص للقطاع الخاص /الأفراد وشركات (مساحات متوسطة وكبيرة نسبياً) التوزيع على خريجى الجامعات والمعاهد والموظفين نطير ترك الخدمه التخصيص لجمعيات زراعية
١٩٨٧-١٩٩٧	(١٤٢٣)	البيع بالمزارع العلنى أو بالتخصيص للأفراد والشركات التوزيع على الخريجين (للمشروع القومى لشباب الخريجين) التوزيع على بعض الفئات الاجتماعية بما فى ذلك حالات المعاش المبكر
١٩٩٧-٢٠٠٦	(١٩٦)	البيع بالمزاد العلنى أو التخصيص للأفراد والشركات التوزيع على الخريجين (المشروع القومى لشباب الخريجين) التوزيع على بعض الفئات الاجتماعية بما فى ذلك حالات المعاش المبكر

المصدر: جمعت وحسبت من العديد من الدراسات المرجعية السابقة والمشار اليها بصفحة المراجع.

أ - نمط التوطين الزراعى : حيث غالباً ما تكون هنالك سياسة محددة لمشروعات للتوطين تستهدف تخصيص مساحات من الأراضي المستصلحة فى مناطق جديدة ، فى شكل قرى زراعية ، يتم تجهيزها ببعض المرافق والخدمات الأساسية الضرورية لمعيشة السكان من الفئات الاجتماعية المستهدفة لكل مشروع. ويخصص لكل منتفع مساحة محدودة نسبياً من الأراضي تكفى لتوفير حياة مناسبة له ولأسرته (خمسة أفدنة فى اغلب الأحوال) . و يمكن أن ينتمى إلى تلك الفئات كل من خريجى الكليات والمعاهد التعليمية ، والمعدمين من الفلاحين ، والمسرحين من القوات المسلحة ، والفئات المتضررة من حالات المعاش المبكر ، أو من قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، إلى غير ذلك من الفئات .

ب – نمط الجمعيات الزراعية : ويتمثل هذا النمط فى مجموعات من الأفراد المهتمين بالزراعة أو المنتمين إلى إحدى الهيئات أو الشركات أو النقابات ، يقومون فيما بينهم بتكوين وإشهار جمعية تعاونية تسعى للحصول على مساحة مناسبة من الأراضي المستصلحة ، أو التى يقومون هم باستصلاحها ، ومن ثم استزراعها واستغلالها فى الأنشطة الإنتاجية الزراعية المختلفة . ويكون لكل عضو فى الجمعية مساحة محددة ومخصصة يمارس فيها الأنشطة الزراعية باعتباره عضواً فى الجمعية التابع لها . وتتراوح المساحة المخصصة للعضو الواحد فيما بين خمسة إلى ثلاثون فداناً فى معظم الأحوال.

جـ - نمط المشروعات الزراعية ذات السعات الكبيرة نسبياً والتابعه للمستثمرين من الأفراد أو الشركات من القطاع الخاص : ووفق هذا النمط يقوم أصحاب المشروعات (من الأفراد أو الشركات) بشراء مساحات من الأراضي المجهزة بالبنيات الزراعية الأساسية واستصلاحها بأنفسهم ، ومن ثم استزراعها واستغلالها ، أو يقومون بشراء أراضى مستصلحة من الشركات التى قامت بأعمال الاستصلاح ، وغالباً ما يكون الشراء بالمزاد العلنى على مقدم الثمن أو بالأسعار المحددة من قبل الجهات المعنية التابع لها الأراضي المشتراة وبنظام الدفع والتقسيط الذى تحدده تلك الجهات .

وبالإضافة إلى الأنماط الثلاثة السابقة ، يمكن الإشارة إلى نمط آخر هو الشركات والهيئات العامة الحكومية التى تم تأسيسها فى فترات مختلفة، بهدف ممارسة أنشطة إنتاجية زراعية فى إطار مشروعات زراعية كبيرة تساهم فى تحقيق الأهداف العامة للدوله فى مجال الإنتاج والتنمية الزراعية وفق أسس ومزايا الإنتاج الكبير والمتطور. غير أنه قد تم خصخصة الغالبية العظمى من تلك الشركات أو التصرف فى أراضيها بالبيع فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى ، خاصة وأن محصلة التجارب الخاصه بهذا النمط من أنماط الاستغلال للأراضى المستصلحة قد أسفرت فى غالبيتها عن مؤشرات ضعيفة أو سالبة للكفاءة الإنتاجية والمالية مما كان دافعاً لإدراجها ضمن برنامج الخصخصة .

الاوضاع المقارنة لبعض المؤشرات لانماط مختلفة من الاستغلال والتوطين الزراعي في مصر :

- فى مجال التحليل والتقييم للأنماط الرئيسية لاستغلال الأراضي المستصلحة تتعدد بدرجة كبيرة الأسس والمعايير التى يمكن الاستناد إليها فى هذا الشأن غير أن التقييم من المنظور التنموى ربما يتطلب التركيز على مجموعات محدده من مؤشرات الأداء الكلى والمجتمعى دون غيرها من مؤشرات الأداء على مستوى

الأفراد أو الوحدات الإنتاجية . وفى هذا الإطار يمكن تحديد مؤشرات ومعايير التقييم فى المجموعات التالية :

■ مؤشرات الكفاءة الإنتاجية . ■ مؤشرات البعد الاجتماعى .
■ مؤشرات الحفاظ الموردى . ■ مؤشرات التطور التقنى .

جدول رقم (٢) أنماط الاستغلال لأهم مشروعات استصلاح الأراضي والتوطين الزراعى فى مصر خلال الفترة من (١٩٨٢/١٩٨١ حتى ٢٠٠٠/١٩٩٩) والمستمره حتى الان.

المنطقة	الموقع	المساحة بالألف فدان	أسلوب التصرف
مشروعات سيناء والقناة	شرق البحيرات المرة	٣٠	التوزيع على الخريجين والمستثمرين فئات اجتماعية
	امتداد شرق البحيرات	٥	التوزيع على الخريجين
	شرق السويس	٤٠	التوزيع على الخريجين والمستثمرين
	غرب السويس	١٤.٧	التوزيع على الخريجين والمستثمرين فئات اجتماعية
الاجمالى		٨٩.٧	
مشروعات شرق الدلتا	جنوب سهل الحسينية	٥٧.٥	التوزيع على الخريجين والمستثمرين
	شمال الحسينية	٣٠	التوزيع على الخريجين والمستثمرين
	جنوب بور سعيد	٣٦	التوزيع على الجمعيات التعاونيه
	امتداد جنوب بور سعيد	٥	التوزيع على الخريجين والمستثمرين
	سهل جنوب بور سعيد	٤٨	التوزيع على الخريجين والمستثمرين والجمعيات التعاونية
	امتداد وسهل جنوب بور سعيد وبركة أم الريش	٢٠.٥	التوزيع على الخريجين والمستثمرين
	المطرية السلام	٨	البيع لواضعي اليد
	مديرية الشباب	٢٢	التوزيع على الجمعيات والافراد
الاجمالى		٢٢٧	
مشروعات وسط الدلتا	غرب البرلس	٥	التوزعي على الجمعيات والشركات والأفراد
	شمال مطوبس	١٣	التوزيع على الخريجين والفئات الاجتماعية الأخرى
الاجمالى		١٨	
مشروعات غرب الدلتا	البستان والامتداد	١٢٥	التوزيع على الخريجين والمستثمرين
	حزام حول ترعة النصر	٦٥.٤	التوزيع على الخريجين والمستثمرين
	غرب النوبارية	٨٩.٥	التوزيع على الخريجين والفئات الاجتماعية الأخرى
	بنجر السكر	٤٨	التوزيع على صغار المنتفعين والخريجين
	الحمام	٧	التوزيع على المستثمرين
	ترعة الحمام	٥	التوزيع على المستثمرين
	الضبعة والعلمين	٤٠	التوزيع على المستثمرين
الاجمالى		٣٧٩.٩	

تابع جدول رقم (٢) : أنماط الاستغلال لأهم مشروعات استصلاح الأراضي والتوطين الزراعى فى مصر خلال الفترة من (١٩٨٢/١٩٨١ حتى ٢٠٠٠/١٩٩٩) والمستمره حتى الان.

المنطقة	الموقع	المساحه بالألف فدان	أسلوب التصرف
مشروعات مصر الوسطى	الصف وغمازة	٤٠	التوزيع على الجمعيات والفئات الاجتماعية
	غرب بنى سويف	٦	التوزيع على الخريجين وصغار المنتفعين
	قبلى قارون	٣.٦	التوزيع على الخريجين
	امتداد قبلى قارون	١.٨	التوزيع على الخريجين
	وادى الريان	١٢	التوزيع على صغار المنتفعين
	شمال بحر وهبى	٦	التوزيع على الخريجين والمستثمرين
	غرب جرجا	٥	التوزيع على الخريجين والمستثمرين
	شرق اسيوط	٥	التوزيع على الجمعيات والخريجين
	اولاد طوق شرق	١٠	التوزيع على الخريجين والمستثمرين
الاجمالى		٩٢.٤	
مشروعات مصر العليا	المراشده	١٧	التوزيع على المستثمرين والمضارين
	وادى الصعايدة	٢٨	التوزيع على الخريجين والمستثمرين

	وادى النفرة	٦٥	التوزيع على الخريجين والمستثمرين والمضرين والجمعيات
الاجمالى		١١٠	
مشروعات الوادى الجديد	الفرافرة وابو منقار	٣٠	التوزيع على الخريجين والمستثمرين والفئات الاجتماعية
	درب الاربعين	١٢	التوزيع على صغار المنتفعين
	شرق العوينات	٢٠٠	التوزيع على القطاع الاستثمارى
	جنوب الوادى (توشكا)	٥٤٠	التوزيع على المستثمرين وصغار المنتفعين
	سيناء الشمالية	٢٢٠	تم استصلاح والاستزراع بمعرفه أبناء المحافظة بالجهود الذاتية
الاجمالى		١٠٠٢	
الاجمالى العام		١٩١٩	التوزيع على الخريجين والمستثمرين والمنتفعين والجمعيات والمضارين

المصدر: جمعت وحسبت من العديد من الدراسات المرجعية السابقة والمشار اليها بصفحة المراجع.

وبغض النظر عما تنطوى عليه هذه المجموعات أو بعض عناصرها الفرعية، من التداخل أو التعارض ، فقد جرى الاعتماد عليها سواء فى صورة كمية أو وصفية لتقييم أنماط الاستغلال المختلفة للاراضى المستصلحة ، وذلك اعتماداً على مجموعة من الدراسات الأكاديمية التى تعرضت لهذا الموضوع ، فضلاً عما توافر من التقارير والبيانات المنشورة وغير المنشورة ، واستطلاع آراء مجموعة مختارة من المختصين والخبراء .

ويوضح جدول (٣) مصفوفة تقييم الأنماط الرئيسية لاستغلال الأراضى المستصلحة وفقا لمؤشرات التقييم سابقة الذكر

احتل برنامج المستثمرين والشركات المركز الأول في مجموع الدرجة التقييمية للمعايير الاقتصادية و الاجتماعية والقياسية للأراضي وذلك لكبر حجم الأراضي المستصلحة وحجم الاستثمارات التي تضاف في هذا المجال من هذا البرنامج وحجم التكنولوجيا مما رفع من أهمية برنامج المستثمرين والشركات وان كان من المهم أن يوضع شرط سرعة الاستصلاح للأراضي خلال فترة محددة وبعدها يتم سحبها من المستثمرين حتى تقلل من الآثار السلبية لهذا البرنامج والناجمة عن تصقيع الأراضي وكذلك يمكن وضع شرط نسبة ٥٠% توجه للتصدير ، ٥٠% للسوق المحلي ، حتى لا يتم تصديرها لإنتاج واستغلال الموارد المحلية للمستهلك الأجنبي ، حيث أخذ هذا البرنامج رقم تجميعي تقييمي مقداره (١٢) .

ويلي ذلك برنامج الجمعيات التعاونية لما لها من مميزات وعيوب تم تقييمها في المصفوفة ، حيث أخذت درجة تجمعية تقييمية مقدارها (١١) .

وفى المرتبه الثالثة جاء برنامج المنتفعين والمزارعين الفقراء العاملين في المجال الزراعي ولا يملكون أراضي ، وقد اختلف مركز مجموعة شباب الخريجين لما يملكون من مميزات متمثلة في الخبرة وفي الانتاج الزراعي وما يضيفه هذا البرنامج من بعد اجتماعي وعمالة أكثر بتقليل البطالة.

وجاء شباب الخريجين في المركز الأخير رغم تميز هذا البرنامج للتوطين من زيادة العمالة والبعد الاجتماعي إلا أن هذا البرنامج له الكثير من الجوانب السلبية كما تم الاشاره اليه في تقييم المصفوفة ، حيث أخذ درجة تقييمية تجمعية مقدارها (٩).

المحددات الرئيسية للتوسعات المستقبلية في الاراضي المستصلحة في ضوء الخطة التنفيذية للتنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧ .

أصبحت الموارد المائية المتاحة للرى تمثل المحدد الرئيسى الحاكم للتوسعات المستقبلية فى الأراضي المستصلحة للاستخدامات الزراعية. وقد أوضحت الإستراتيجية المشار إليها أن المساحات المستهدفة بتطوير نظم الرى الحقلى تقدر بنحو خمسة ملايين فدان من أراضى الوادى والدلتا حتى عام ٢٠٣٠ ، منها حوالي ٢.٥ مليون فدان مستهدفه بالتطوير حتى عام ٢٠١٧.

ومن المقدر أن أعمال تطوير نظم الرى الحقلى ، بالإضافة إلى بعض الأساليب الأخرى لترشيد استخدامات المياه فى الزراعة ، ومنها الالتزام بالمساحات المقرره من زراعات الأرز وإعادة تأهيل نظم الرى فى الأراضي الجديدة وغيرها ، يمكن أن تسفر فى مجموعها عن توفير كميات من مياه الرى تقدر بنحو ١٢.٤ مليار متر مكعب حتى عام ٢٠٣٠، منها حوالى ٥.٣ مليار متر مكعب خلال الفترة الزمنية للخطة التنفيذية (٢٠١١/٢٠١٠ – ٢٠١٧/٢٠١٦). وفى ضوء السياسات والمشروعات المستهدفه لترشيد استخدامات الموارد المائية فى الزراعة ، تشير إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامه إلى إمكانية استصلاح واستزراع ما يقدر بنحو ثلاثة ملايين فدان جديده حتى عام ٢٠٣٠ ، منها ما يقدر بنحو ١.٠٥ مليون فدان حتى نهاية الخطة التنفيذية الأولى فى عام ٢٠١٧ . وقد أوضحت الخطة التنفيذية توزيع هذه المساحات فى مختلف الأقاليم والمناطق على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤) : المساحات المستهدفة للاستصلاح خلال الخطة التنفيذية للتنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧ (ألف فدان)

الإقليم	الموقع	المساحة
غرب الدلتا	- مساحات مخططه سابقاً فى جنوب وادى النطرون	٥٠
	- مساحات مخططه سابقاً فى واحة الفرافرة	٣٠
	- مساحات مخططه سابقاً فى الواحات البحرية	١٧
	- مساحات إضافية تقوم على مشروع تطوير الرى الحقلى	٢٠٠
	جملة الإقليم	٢٩٧
شرق الدلتا	- استكمال ما هو مخطط فى مشروع شرق السويس	٣٩
	- استكمال ما هو مخطط فى مشروع شرق البحيرات	٤
	- مساحات فى مواقع متفرقة بشمال سيناء	٣٠
	- مساحات إضافية فى شرق الدلتا	٢٠
	جملة الإقليم	٩٣
مصر الوسطى	- استكمال مشروعات مخططة فى وادى عربة وغرب العياط وغرب منفلوط والمنيا وأسيوط	١٦٢
	- مساحات إضافية تستفيد من مشروع تطوير الرى الحقلى	١٠٠
	جملة الإقليم	٢٦٢
مصر العليا	- مواقع متفرقة مخططة سابقاً فى مصر العليا	١٥٧
	- مساحات إضافية تستفيد من مشروع تطوير الرى الحقلى	٢٣٨
	جملة الإقليم	٣٩٥
	المجموع الكلى	١٠٤٧

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، مجلس البحوث الزراعية والتنمية ، الخطة التنفيذية لاستراتيجية التنمية المستدامه ٢٠٣٠

وتحتاج هذة الاراضي الى النمط او الانماط المناسبة من التوطين لتحقيق النجاح في التنمية الاقتصادية المستدامة, وعلى ذلك يمكن من خلال جدول (٥) مقارنة بعض انماط التوطن وتحديد اكثرها مناسبة في

المستقبل للقيام بدورة في تحقيق التنمية المستدامة وتجنب او تقليل فرص الفشل في التنمية المستقبلية في تلك المناطق. وتنحصر أهم المشاكل التي تواجة عملية التوطين في المشاكل الاتية :

١- نقص كميات المياه الواصلة لفتحة الرى – التلوث بمياه الصرف ومخلفات التصنيع – عدم القيام بتطهير الترع – عدم االصيانة الدورية للترع الفرعية – كثرة أعطال محطات رفع المياه - استخدام طرق الرى بالغمر (سرقة المياه) .

٢- عدم توافر مستلزمات الإنتاج بالجودة والسعر المناسبين – عدم توافر العمالة الزراعية الجيدة بالمنطقة – ارتفاع أسعار إيجار الآلات .

٣- عدم القدرة على سداد القروض – صعوبة إجراءات الحصول على القروض – ارتفاع سعر الفائدة .

الدروس المستفادة من التجارب السابقة :

تقدم مختلف التجارب والممارسات السابقة فى مجال استصلاح واستزراع الأراضي فى مصر – فى عمومها – بعضاً من الدروس التى يمكن الاستفادة منها عند وضع التوجهات العامة أو الخطط المحدده للبرامج والمشروعات والسياسات الخاصة باستصلاح ونظم استغلال الأراضي الجديدة في المرحلة القادمة . ولعل من بين ما يمكن استخلاصه من تلك الدروس ما يلى :

- أن ما تحقق من الانجازات فى كافة المراحل والفترات كان أقل من المستهدف بمعدلات غير قليلة . وإذا كانت بعض العوامل والمستجدات غير المتوقعة (سياسية أو عسكرية) من بين العوامل الرئيسية فى هذا الشأن فى بعض الفترات ، إلا أن غياب التخطيط أو قصوره كان من العوامل المشتركة والهامه فى كافة الأحوال . يدخل فى هذا الإطار ما يتعلق بالطموح فى تحديد الأهداف بما يتجاوز القدرات والإمكانيات ، وما يتعلق بالقصور فى الاستثمارات أو الخبرات ، أو بضعف التكامل التخطيطى فيما بين الأنشطة والمشروعات الرئيسية وبين الأنشطة والمشروعات والسياسات الداعمة والمتكاملة . إلى غير ذلك من جوانب القصور أو الاختلال التخطيطى .
- الاختلال فى درجة التوازن فيما بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى أنماط الاستغلال للأراضى المستصلحة فى كل فترة أو مرحله . حيث كان الجنوح نحو الاعتبارات الاجتماعية هو السمه المميزه والنمط الغالب فى بعض المراحل ، بينما كان الاهتمام الرئيسى باعتبارات الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية التى تحقق المشروعات الكبيرة هو السمه البارزه فى بعض المراحل الأخرى .
- أن مختلف تجارب التوطين الزراعى ، التى شملت مختلف الفئات المستفيدة من توزيع المساحات الصغيرة من الأراضي المستصلحة ، كانت متشابهة إلى حد بعيد فى خصائصها وملامحها العامة فى مختلف الفترات والمراحل (السعات المزرعية ، الجوانب الاجرائية والتنظيمية ، الدور الحكومى وما يوفره من الخدمات والتسهيلات ... الخ) كما امتدت أوجه هذا التشابه أيضا إلى ما واجه تلك التجارب من المشاكل والصعوبات والمعوقات . وبذلك فقد غاب عن المشهد العام لتجارب التوطين ما يمكن اعتباره نماذج رائدة فى أطرها التنظيمية والمؤسسية والإدارية . كما غابت أيضا سمات التباين أو التمايز التى يمكن أن تمليها ظروف الإقليم أو الموقع أو الفئة المستفيدة .
- يضاف إلى الملاحظة السابقة أن السمات والملامح العامة لتجارب التوطين الزراعى فى الأراضي الصحراوية الجديده جاءت نمطاً متكرراً ومتماثلاً إلى حد كبير مع ما كانت عليه تجارب التوطين الزراعى فى الأراضي القديمة (فى المساحات المستصلحة من البور والمتخللات أو فى المساحات من الأراضي الزراعية التى آلت للدولة بموجب تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى) فكانت النتيجة فى الحالتين (فى الأراضي القديمة والجديده) أن الغالبية العظمى من الأراضي الزراعية التى آلت إلى صغار المنتفعين والفئات الاجتماعية – إن لم يكن جميعها – أصبحت تنتمى إلى قطاع الزراعة التقليدية وتحمل كافة سماتها وخصائصها وتعانى من نفس مشكلاتها وهمومها. دون أن تشارك على نحو ملموس فى ركب الزراعة المتطورة والحديثة .
- كما أن شهدت الفترة من ما بين ١٩٨٧م الى ٢٠٠٦م اهتماما بالقطاع الخاص من خلال البيع و التخصيص للأفراد والشركات باسعار ذهيدة. وللاسف فان هذة الشركات سعت لتحقيق المكسب السهل دون تادية الدور المنشود منها في تنمية هذة الاراضي حيث قامت باستزراع نسبة بسيطة وتركت معظم الاراضي المخصصة لها دون استزراع فيما يسمي بسياسة التصقيع للاراضي. وعلى ذلك فان التوازن بين انماط التوطين المختلفة والتي تراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي من اهم عوامل تحقيق الامن الاجتماعي في مصر والتنمية المستدامة.
- أن غياب أو قصور الأطر المؤسسية والتنظيمية الفاعلة ، والتضارب فى الاختصاصات والقرارات والتشريعات قد أسفر عن ظهور حالات عديدة من الاستغلال غير الرشيد لمساحات من الأراضي

المستصلحة ، تلك الأراضي التى أصبحت ميداناً هاماً من ميادين الفساد الادارى وسوء التصرف وانحراف الاستغلال عن أهدافه العامة الاقتصادية عنها والاجتماعية على السواء .

التوجهات المقترحة لأنماط الاستغلال والتوطين للأراضى المستصلحة

أوضحت الدراسات السابقة أن مصر قد طبقت عدداً من أنماط الاستغلال الزراعى والتوطين الزراعي في الأراضي المستصلحة في المراحل السابقة . اختلفت الأهمية النسبية لكل من هذه الأنماط وفق طبيعة وظروف كل مرحلة . ويمكن النظر إلى تلك الأنماط بصفة عامه على النحو التالى :

- نمط الاستثمار الزراعى فى المشروعات ذات السعات الكبيرة نسبياً (مئات أو آلاف الأفدنة) التى يحوزها ويديرها أفراد أو شركات حكومية أو خاصة .
- نمط المزارع الصغيرة محدودة المساحة التى يحوزها أفراد من فئات اجتماعية مختلفة (عمال زراعيين ، معدمين ، شباب خريجين ، مسرحين من الخدمة العسكرية ، حالات المعاش المبكر ، ... الخ) ، والتى غالباً ما تكون ضمن إطار مشروعات للتوطين في قرى ومجتمعات زراعية جديدة .
- نمط الجمعيات الزراعية التى يكونها مجموعات من الأفراد ممن تجمعهم رغبة مشتركة فى ممارسة النشاط الزراعى ، وتجمعهم فى بعض الأحوال انتماءات فئوية أو اجتماعية مشتركة. يخص كل منهم حيازة صغيرة أو متوسطة (غالباً ما بين ٥ إلى ٣٠ فدان) تحت مظلة العمل التعاونى الزراعي ، سواءاً تم الاستغلال الزراعى بصفة مشتركة أو فردية .

وبطبيعة الحال فإن كلا من هذه الأنماط لا يزال له أهميته ومبرراته الاقتصادية والاجتماعية . الأمر الذى يتعذر معه إهمال أى من تلك الأنماط فى المراحل المستقبلية ، ومن ثم فإن التوجهات المستقبلية فى هذا الشأن لا تنصرف إلى مسميات أو أغراض أنماط الاستغلال وإنما تنصب على جوهرها ومضمونها من حيث طبيعة الأطر التنظيمية والمؤسسية والإدارية التى تحكم كل نمط منها وتحدد مستويات الأداء العام له من منظور الكفاءة والاستدامة والحفاظ الموردى وتحقيق الغايات التنموية العامة للمجتمع .

وعلى نحو محدد فإن التوجهات المقترحة بشأن مختلف أنماط الاستغلال والتوطين الزراعى فى الأراضي الجديدة التى يتم استصلاحها تتمثل فى العناصر التالية :

١- التغلب بأقصى قدر ممكن على مشكلة تفتت الحيازات الزراعية .

٢- توافر أطر تنظيمية ومؤسسية ونظم إدارية تساهم فى تعظيم الكفاءة الفنية والاقتصادية ، والاستفادة من مزايا السعة ، وتعظيم العائد على كل من وحدتى الأرض والمياه .

٣- توفير المقومات الإدارية والتنظيمية والفنية التى تتوجه بنظم الاستغلال الزراعى فى الأراضي الجديدة نحو الزراعة الحديثة القائمة على المعرفة والتى تحقق أقصى استفادة من البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصالات ونظم التسويق المتطورة وتكامل حلقات سلسلة القيمة .

٤- أن يمتزج فى الموقع الواحد – أو المشروع الواحد من مشروعات الاستصلاح الزراعى – أكثر من نمط واحد للاستغلال والتوطين ، وبنسب مدروسة لكل نمط وفق ظروف كل موقع ، بما يساعد على خلق مجتمعات زراعية جديدة تنطوى على قدر مناسب من التنوع والتكامل سواء فيما بين الأنماط المختلفة ، أو فيما بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية .

٥- أن يراعى التوازن بين برامج التوطين المختلفة وبما يحقق التوازن بين الابعاد الاقتصادية والاجتماعية المتحققة من البرامج المختلفة فلا يتحقق البعد الاقتصادي دون تحقيق البعد الاجتماعي و الذي لايقل أهمية عن تحقيق المؤشرات الاقتصادية العامة للتنمية ولاسيما في ضوء ما تصبوا إليه طموحات ثورة يناير امجيدة.

أنماط الاستغلال والتوطين المقترحة:

أ - نمط المشروعات الاستثمارية :

تمثل المشروعات الاستثمارية الزراعية ذات السعات الكبيرة نسبياً النمط الأعلى كفاءة فى استغلال الموارد الزراعية الطبيعية ، ويتميز هذا النمط بالعديد من الخصائص التي تؤهله ليكون النمط الرئيسى بين مختلف أنماط الاستغلال للأراضي الجديدة ، ولعل من بين تلك الخصائص ما يلى :

- يتجه نحو استخدام الأساليب والتقانات الحديثة فى الزراعة .
- أكثر استخداماً واستفادة من المعلومات والتطورات الفنية والتسويقية .
- تحقيق قدراً مناسباً من المزايا الإنتاجية والتسويقية لوفورات السعة .
- يتتبع أساليب أكثر تطوراً فى التنظيم والإدارة .
- يميل نحو التخصص الإنتاجي والتركيز على المنتجات عالية القيمة .

- يطبق أساليب وقنوات تسويقية متطورة ومتوجهة نحو الأسواق المحلية والخارجية.
- أكثر اهتماماً باعتبارات الجودة والمواصفات للمنتجات .
- يملك قدرات وفرص تمويلية أفضل .
- ترتفع به كثافة استخدام رأس المال بالنسبة للعمل .
- أكثر اعتماداً على الذات فى الحصول على المدخلات والخدمات .
- ينطوى على درجة أعلى من تكامل حلقات سلسلة القيمة .

ومن الأمور التى يقترح أخذها بعين الاعتبار فى هذا النمط من أنماط الاستغلال الزراعي ما يلى :

- أن تكون حيازة الأراضي للمستثمرين (الأفراد أو الشركات) إما بالتملك وذلك فى المواقع النائية وغير الجاذبة ، أو بحق الانتفاع لفترات مناسبة يمكن تجديدها وذلك فى المواقع المتميزة وذات الخصائص المكانية التى تضيف لها قيمة معنوية متزايدة بمرور الوقت (كالمواقع المتاخمة للعمران أو المدن أو الموانئ .... الخ) . وأيضا المواقع ذات الحساسية الأمنية كما هو الحال بالنسبة لبعض المناطق الحدودية.
- فى حالتى التملك أو حق الانتفاع تجري المنافسة على الموقع الواحد (أو المساحة الواحده) من الأراضي فيما بين الراغبين من المستثمرين على أساسي تقديم كل منهم دراسة جدوى توضح مجالات النشاط الإنتاجي والمستويات التكنولوجية المستخدمة وفرص العمل التى يوفرها المشروع ومدى مساهمته فى الصادرات أو توفير احتياجات الأسواق والصناعات المحلية ، إلى غير ذلك من الاعتبارات التى تخدم التوجهات والأهداف التنموية للمجتمع ككل .
- تعطى الأولوية فى حق الاستغلال للأراضي المستصلحة للشركات الاستثمارية التى تقوم بأعمال الاستصلاح أو تساهم فى تلك الأعمال ، وذلك لتشجيع المستثمرين على المشاركة فى عمليات الاستصلاح ومن ثم إقامة مشروعاتهم الاستثمارية فى الأراضي التى يستصلحونها .
- تقوم لجان فنية مختصة بتحديد سعر البيع (فى حالة البيع) أو قيمة حق الانتفاع للأراضى فى كل موقع على حده ، بحيث يراعى فى تجديد السعر أو القيمة مختلف العوامل والاعتبارات الخاصة بالموقع ، وألا يكون السعر أو قيمة حق الانتفاع موحدة للأراضى فى مختلف المواقع ، وتجرى المنافسة بين المتقدمين للقطعة الواحدة على أسس تشمل دراسة الجدوى المقدمة ، ونسبة المدفوعات المقدمة ، وغير ذلك من الأسس التى تحددها اللجان الفنية المتخصصة .
- تتضمن عقود التمليك أو الانتفاع من الشروط والضوابط ما يحول دون سوء الاستغلال أو التصرف الذى قد يؤدى إلى تفتيت الأرض أو الانحراف بأنشطتها عن الإغراض الزراعية أو الأنشطة والمجالات المستهدفة ، ويكون للدولة فى تلك الأحوال الحق فى استرداد الأرض والتعويض المناسب للمستثمر . حتى لا تكون الأراضي الزراعية الجديدة مجالاً للفساد أو الأضرار بالمصالح العامة للمجتمع ، ومن هذه الضوابط على سبيل المثال لا الحصر :

١- أن تسحب الأراضى من الشركات التى لم تقوم بالاستغلال الزراعى خلال ثلاث الى خمس سنوات ويكون شرط ملزم لارجعة فيه بل ومن الممكن أن يكون ذلك مصحوبا بغرامات تعطيل موارد الدوله ، وذلك حتى لايتم اتباع سياسة تصقيع الأراضى وايقاف حركة التنمية الزراعية واهدار الاستثمارات الضخمة فى البنية التحتية دون عائد اقتصادى.

٢- أن يتم تخصيص نسبة لا تقل عن ٥٠% من انتاج الأراضى لصالح الاستهلاك المحلى فى مصر، وألا تزيد نسبة الصادرات عن ٥٠% .

ب - نمط الشركات الزراعية المساهمة :

فى هذا النمط من أنماط الاستغلال الزراعى يمكن استيعاب العديد من فئات الحائزين والمنتفعين من ذوى الحيازات الصغيرة أو المتوسطة ممن ينصب اهتمامهم فى المقام الأول على الاستثمار فى المشروعات الزراعية التى تدر عليهم عائداً مناسباً ، إلى جانب تحقيق الرغبة فى تملك جزء من الأرض الزراعية دون أن يكون ذلك مقترناً بالضرورة بالتفرغ لممارسة النشاط الزراعى كمهنه ومجال للعمل والعيش للحائز أو لأفراد أسرته.

ومن الممكن أن يناسب هذا النمط ويلقى قبولاً لدى بعض الفئات من منظور اقتصادى أو من منظور اجتماعى . ومن هذه الفئات على سبيل المثال لا الحصر :

- الأفراد من الطبقات الاقتصادية المتوسطة ممن لديهم مدخرات تمكنهم من شراء مساحات صغيرة أو متوسطة من الأراضي الزراعية (٥ إلى ٥٠ فدان على سبيل المثال) ولا يمتهنون الزراعة وليس لديهم الاستعداد لامتهانها ، ولديهم الرغبة فى تملك أراضي زراعية ، خاصة من الموظفين ذوى الأصول الريفية

، والعاملين بالخارج ، والعاملين فى قطاعات التجارة والخدمات ، وغيرهم من الفئات ذوى الظروف المماثلة .

- بعض الأفراد من الفئات الاجتماعية التى تقرر الدولة أحقيتهم فى الحصول على مساحات محددة (صغيرة نسبياً) من الأراضي الزراعية المستصلحة . مثل شباب الخريجين وبخاصة من الكليات والمعاهد الزراعية ، ومن المسرحين والمصابين من القوات المسلحة ، ومن حالات المعاش المبكر ، أو المعاقين ذوى الدخول المحدودة ، إلى غير ذلك من الحالات ، التى لا يستطيع أو لا يرغب أفرادها فى امتهان الزراعة كمجال للعمل بصفة أساسية ، برغم أحقيتهم من المنظور الاجتماعى فى الحصول على مساحة من الأراضي فى إطار توسيع قاعدة الملكية والعدالة الاجتماعية .

ووفق هذا النمط يتم تخصيص مساحات مجمعه ذات سعة مناسبة (ألف إلى خمسة آلاف فدان على سبيل المثال) يتم تمليكها للأفراد من الفئات الراغبة فى التملك دون الإدارة . ويكون لكل منهم عدد من الأسهم التى تتناسب مع المساحة الخاصة به .

يتم استغلال كل مساحة من المساحات المجمعة ذات السعه المناسبة التى تحقق اعتبارات الكفاءة الفنية والإدارية ، فى صورة شركة مساهمة زراعية ، تمثل الحائزون جميعهم أعضاء الجمعية العمومية لهذه الشركة .

- تقر الجمعية العمومية اللوائح الخاصة بنظم العمل الفنى والمالى فى الشركة وأهدافها ومجالات نشاطها ، وتقوم باختيار وتعيين مجلس إدارة متفرغ للشركة من الخبراء والمختصين وتحدد اختصاصاته ومسؤولياته . وتتولى متابعة الأداء وإدخال ما تراه من التعديلات أو القرارات فى الاجتماعات الدورية السنوية أو الفصلية أو الاجتماعات الطارئة للجمعية العمومية للشركة .
- يكون للملاك الأحقية فى التقدم لشغل أوأخذ الوظائف فى مجلس الإدارة وفق الخبرات والمؤهلات وبموجب موافقة الجمعية العمومية ، وذلك إلى جانب من يتم اختيارهم من ذوى الخبرات والمتخصصين من غير الملاك .
- يكون للأفراد الملاك أو لأبنائهم الحق فى التقدم لشغل أى من الوظائف أو مجالات العمل فى الشركة إذا ما توافرت لديهم الشروط المطلوبة ، وتكون لهم الأولوية على منافسيهم فى حالة تطابق الشروط . وبذلك يمارس أصحاب الأراضي دوراً مزدوجاً كفنيين أو عمال زراعيين ، وكأعضاء مجلس إدارة أو موظفين .
- لا يجوز لأى من المساهمين سحب المساحة الخاصة به خارج نطاق الشركة ، بينما يحق له بيع أسهمه وتداولها سوقياً ، ورهنها ، فضلاً عن توريثها لذويه بطبيعة الحال.
- يحصل المساهم على عوائد أسهمه وفق ما تقرره الجمعية العمومية من نسب للأرباح الموزعه ، ومن توزيع لعوائد الإنتاج فيما بين رأس المال والعمل . هذا إلى جانب الراتب أو الأجر فى حال مشاركته فى أى من الوظائف أو مجالات العمل الشركة.

وفق هذا النمط من استغلال الأراضي المستصلحة تتحقق المزايا الاقتصادية للإنتاج الكبير والمشروعات التجارية المتخصصة ، كما تتحقق الأهداف المجتمعية الخاصة بتوسيع قاعدة الثروة والملكية للأراضي ، مع تفادى الوقوع فى المشكلة المزمنه لتفتت الحيازات وما يقترن بها من أسباب تدنى الكفاءة فى استغلال الموارد الزراعية .

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الدول التى مارست هذا النمط من أنماط استغلال الأراضي الزراعية ، ولكن بالنسبة للمزارع القائمة والمتجاورة ذات المساحات الصغيرة نسبياً فى إطار مواجهة مشكلة تفتت الحيازات . وبطبيعة الحال فإن مقومات النجاح فهذا النمط (الشركات المساهمة الزراعية) تكون متوافره بدرجة أكبر فى حال تطبيق هذا النمط فى الأراضي المستصلحة الجديدة . حيث لا يكون هناك أى نوع من الإجبار أو الضغوط للانضمام للشركة المساهمة ، وإنما يتم ذلك على أساس رغبة وإرادة الحائزين الجدد للأراضى المستصلحة الجديدة .

وبطبيعة الحال فإن تطبيق هذا النمط الجديد من أنماط استغلال الأراضي المستصلحة يتطلب – حال القبول به – مزيداً من الدراسات التفصيلية ، ووضع نماذج استرشادية للوائح والنظم الخاصة بهذه الشركات ، والقيام بعمل حملات للتوعية والترويج لها لدى مختلف الفئات المستهدفة والمحتملة للمشاركة فيها

جـ - نمط التوطين الزراعي فى إطار جمعيات تعاونية متطورة :

يتركز الاهتمام فى هذا النمط من أنماط الاستغلال للأراضي المستصلحة على الاعتبارات الاجتماعية والديموغرافية التى تستهدف إقامة مجتمعات سكانية جديدة يعتمد نشاطها الأساسي على الزراعة . وينطوى هذا النمط عادة على قدر مناسب من تقديم التيسيرات والتسهيلات وتوفير المرافق والخدمات التى تدعم تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتوطين الزراعى. ويجب ان يكون هذا النمط الاولوية في

المناطق المتاخمة للوادي والدلتا بما يسهل على هذه الفئات الاجتماعية عملية التوطين بما يسهل الانتقال و الانتاج و التسويق وفق قدراتهم الضعيفة , على أن يترك الاراضي البعيدة للمستثمريين والشركات الاقدر ماليا وفنيا على تحقيق التنمية والاستصلاح في المناطق البعيدة عن الدلتا والوادي.

د - نمط التوطين الزراعي المتكامل .

ويعتمد النمط المتكامل بين شباب الخريجين والمنتفعين من جهه وبين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من جهة اخري في مناطق التوطن متوسطة البعد عن الدلتا والوادي بحيث يمكن تحقيق التكامل بين المستثمرين والفئات الاجتماعية وفقا لتنوع القدرات و الامكانيات بين الفئات سابقة الذكر والذي يخدم بعضة البعض لتحقيق التنمية معتمدا على تبادل المميزات بين نماذج التوطين المدعمة للجوانب الاجتماعية ونماذج التوطين المدعمة للجوانب الاقتصادية. بحيث يتوافر للشركات العمالة الماهرة الرخيصة والقريبة مما يقلل التكلفة عليها في عملية الاستصلاح والاستزراع ويوفر الجوانب الاقتصادية لشباب الخريجين والمنتفعين من الالات وفرص عمل مدعمة لبقائهم واستمرارهم في عملية الاستصلاح بتاراضيهم . ويعتبر وجود الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة مع شباب الخريجين والمنتفعين مدعما لكلا منهما في عملية التنمية وممثلا لحاجة كل منهما للاخر لتحقيقي التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في عملية التنمية. ويعتبر هذا النمط من الانماط والذي يعتمد على تخصيص المساحات بما يتفق مع الطبيعة الديمجرافية والبيئية للمنطقة ومدي ملائمتها للشباب والمنتفعين من جانب او للشركات من جانب اخر على أن يتواجد هذين النمطين متلازمين في نفس المنطقة بما يخدم عملية التنمية ولتحقيق التكامل بينهما و بما يسمح بمراعاة قدراً مناسباً من التنوع والمرونه في انماط التوطين وفق الظروف البيئية والمكانية والديموغرافية لكل إقليم أو منطقة أو مشروع.

المقومات و المتطلبات الداعمة لنجاح التوجهات المقترحة لانماط الاستغلال والتوطين في الاراضي المستصلحة :

فى ضوء الممارسات السابقة للتوطين الزراعى فى مصر ، وما أسفرت عنه من الايجابيات والسلبيات . وفى ضوء الاعتبارات الخاصة بالتوجهات المستقبلية لسياسة وأنماط الاستغلال للأراضي الزراعية المستصلحة ، وبخاصة ما يتعلق منها بتحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استغلال تلك الأراضي . فإن من الأهمية البالغة أن تتوافر لمشروعات التوطين الزراعي فى المرحلة القادمة بعض المقومات والاعتبارات التي تدعم نجاح هذه المشروعات وتحقيقها للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة .

أولاً : من حيث الاعتبارات والمقومات العامة:

إن نظم وسياسات استغلال الأراضي المستصلحة ومشروعات التوطين الزراعى ، تمثل مكوناً من مكونات المنظومة العامة للتنمية الزراعية الشاملة على المستوى الوطنى . ومن ثم فإن هذه النظم والسياسات مهما كانت واقعيتها وكفاءتها ، لن يتحقق لها النجاح فى ذاتها وبمعزل عن غيرها من مكونات تلك المنظومة ، وإنما يقوم بين الأمرين قدر كبير من الارتباط والتلازم . ولذا يتطلب نجاح السياسات والأنماط المقترحة للاستغلال والتوطين الزراعى فى الأراضي الجديدة والمستصلحة ، أن يواكبها أو يسبقها تحقيق من الإصلاح أو التطوير فى البنية المؤسسية والتنظيمية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بأنماط الاستغلال والتوطين الزراعى ، واستحداث أو تطوير بعض السياسات التى يدعم كفاءة مختلف المشروعات الخاصة باستثمار الأراضي المستصلحة . ويأتى فى مقدمة المتطلبات الداعمة والمساندة لنجاح التوجهات لأنماط الاستغلال والتوطين الزراعى فى الأراضي الجديدة المستصلحة ما يلي :

- توحيد الجهات المسؤولة عن التصرف فى الأراضي المستصلحة ، وحصرها على جهة واحدة لمنع التضارب والأزدواجية فى الاختصاصات فى هذا الشأن . تتولى هذه الجهة وضع السياسة العامه للتصرف فى الأراضي المستصلحة ، وتحديد أنماط الاستغلال والتوطين فى كل موقع من المواقع ، وفق رؤية مجتمعية عامه ومنهج تشاركى لمنافسة هذه السياسة من جانب الخبراء والمختصين والجهات الحكومية والمدنية ذات العلاقة . وبعد اعتماد هذه السياسة تقوم هذه الجهة بمسؤولية تنفيذ مخطط التصرف فى الأراضي وفق أنماط الاستغلال المحددة لكل موقع ، وكذا مسؤولية أعمال المتابعة والتقييم .
- مراجعة النظم والتشريعات ذات العلاقة ، وتطويرها وتعديلها على النحو الذى يحقق لها مزيد من الواقعية والاتساق ومواكبة مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية . ويدخل فى هذا الإطار ما يتعلق بكل من :

(قانون الزراعة – قانون الإصلاح الزراعى – قانون التعاون – القوانين والتشريعات الخاصة بالتصرف فى الأراضي المستصلحة – القوانين والتشريعات الخاصة بحماية وصيانة الأراضي الزراعية – القوانين والتشريعات الخاصة بتغطية حفر الآبار واستثمار المياه الجوفية .

- تطوير سياسات خاصة بترشيد نظم الري ، الزراعة التعاقدية ، التكافل الزراعى . وذلك لتمليك التنظيمات المقترحة للتشغيل لتحقيق الكفاءة فى استثمار الموارد دون الإخلال بالأهداف الاجتماعية .

هذا بالاضافة إلى وجود بعض المقومات الهامة الأخرى مثل:

- توفير الأراضي الزراعية للمنتفعين بشروط ميسرة ومشجعة لاتخاذ القرار للانتقال والعيش فى مناطق التوطين .
- أن تكون الأراضي المخصصة للمنتفعين قد استكملت مراحل الاستصلاح والاستزراع.
- توفير مساكن مناسبة للمنتفعين أو تقديم الدعم والتسهيلات لإقامتهم لوحداتهم السكنية .
- توفير المرافق الأساسية من مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحى .
- توفير مرافق الخدمات الأساسية (وحدة صحية – مدرسة – نقطة للشرطة – صيدلية – مكتب بريد واتصالات – محطة للسولار والبنزين – محطه توزيع أنابيب البوتاجاز ، مخبز ، دار للعبادة ،. .).
- تمهيد الطرق الداخلية والطرق التى تربط الموقع بشبكات الطرق العامة .
- محطة للآلات والمعدات الزراعية الأساسية .
- ورشة إصلاح وصيانة للمعدات الزراعية .
- مركز للتدريب والتأهيل الفنى الزراعى .
- مخازن ومنافذ لمستلزمات الإنتاج الزراعى .
- مخازن ومواقع وخدمات تسويقية تناسب الأنشطة الإنتاجية الرئيسية .

ثانياً : من حيث أسلوب الاستغلال الزراعى :

أوضحت تجارب التوطين الزراعى السابقة أن الانخفاض البالغ لكفاءة الإنتاجية لدى المستفيدين من التوطين من صغار المزارعين يمثل أهم السلبيات وجوانب القصور لهذا النمط من أنماط استغلال الأراضي الزراعية ، لا سيما من المنظور الاقتصادى العام للكفاءة استخدام الموارد الزراعية . الأمر الذى أسفر عن تدنى مساهمة تلك الموارد – الأرضية والمائية والبشرية – فى الناتج القومى من جهة ، وأسفر عن ضعف الأحوال المعيشية والاقتصادية للمستفيدين من مشروعات التوطين من جهة ثانية ، ولذا فإن من الشروط الأساسية لنجاح تلك المشروعات أن تقوم أنشطتها الإنتاجية وما يرتبط بها من الأنشطة التسويقية والتوريديه والتمويلية والخدمية الزراعية الأخرى على أسس ومبادئ العمل الجماعى والتكامل الأفقي والرأسى ، وذلك ضمن إطار مؤسسى متطور وفاعل ، الأمر الذى يتطلب بالضرورة تطوير وتعديل النظم والتشريعات الخاصة بالتعاونيات الزراعية ومنظمات العمل المدنى العاملة فى المناطق الريفية والزراعية لتحررها من العديد من القيود والمشكلات الإدارية والتمويلية والتنظيمية التى حالت دون قيام هذه التعاونيات والمنظمات بالدور المأمول وبالكفاءة الاقتصادية المناسبة .

وفق الإطار المؤسسى المقترح لدعم مشروعات التوطين الزراعى يمكن أن تتشكل جمعية تعاونية لصغار المزارعين المنتفعين بمشروع التوطين تضم عدداً مناسباً ومساحة مناسبة من هؤلاء المنتفعين بما يحقق التشغيل الاقتصادى لهذه الجمعية . ويتم تحديد الأنشطة الزراعية وفق رؤية متكاملة على مستوى المساحه الكلية للجمعية .

ووفق الإطار المؤسسى المقترح يتم تشكيل شركة قابضة تعاونية لكل مجموعة من الجمعيات المتقاربة مكانياً ، أو المتجانسة نوعياً من حيث طبيعة الأنشطة . وتتمثل المهام الرئيسية للشركة القابضة فى ممارسة الأنشطة الداعمة للإنتاج الزراعى للجمعيات التابعه لها وتوفيرها لهذه الجمعيات ، بما فى ذلك الأنشطة والخدمات الخاصة بتوفير مدخلات الإنتاج ، والتمويل ، والإرشاد والمعلومات ، والأنشطة والخدمات التسويقية ، والفرز والتعبئة والنقل وخلافة ، وإقامة المشروعات والأنشطة التصنيفية المتكاملة ، إلى جانب خدمات التدريب والربط بمراكز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ، إلى غير ذلك من الأنشطة والخدمات التى تزداد كفاءة أدائها بزيادة درجة التخصص وتحقيق وفورات السعة .

ثالثاً : من حيث الفئات المستفيدة ومواقع مشروعات التوطين :

يمكن لمشروعات التوطين أن تستوعب العديد من الفئات الاجتماعية ومن بينها المعدمين أو العمال الزراعيين فى القرى الأكثر فقراً ، وبعض خريجى المدارس والمعاهد والكليات الزراعية المنتمين إلى الأسر الفقيرة ، وبعض الأفراد المسرحين من القوات المسلحه، أو أصحاب المعاش المبكر . وفى جميع الحالات فمن الضرورى أن تتضمن شروط اختيار الأفراد المستفيدين – إلى جانب الشروط والاعتبارات الأخرى بطبيعة الحال – ما يلى:

- رغبه واستعداد الفرد ومقدرته على ممارسة النشاط الزراعى بنفسه .

– رغبة واستعداد الفرد وأسرته فى العيش والعمل فى مناطق التوطين الجديدة .

ومن المناسب أن يتم اختيار مواقع مشروعات التوطين فى الأراضي الجديدة المستصلحة وفق عوامل واعتبارات تضمن استقرار الفئات المستفيدة من جهة ، وتحقيق التكامل فيما بينها وبين أنماط الاستغلال الزراعى الأخرى ضمن مجتمعات زراعية متكاملة من جهة ثانية . ومن المواقع المناسبة لذلك ما يلى :

أ – المواقع القريبة من قرى الظهير الصحراوى لمحافظات الوادى والدلتا ، بحيث تخدم هذه المواقع الفئات الاجتماعية التى تتوافر فيها شروط التوطين من أهالى تلك القرى ، أو من القرى المجاورة والقريبة على مستوى المركز أو المحافظة .

ب - المواقع الطرفية فى مشروعات الاستصلاح ذات المساحات الكبيرة وبالتكامل مع المشروعات الاستثمارية الزراعية الكبيرة ومع الشركات الزراعية المساهمة . بحيث توفر مشروعات التوطين بيئة اجتماعية وسكانية داعمة لوجود المجتمعات الزراعية الجديدة من جهه وتوفر مصدراً للعمالة الزراعية للمشروعات الأخرى من جهه ثانية . وفى المقابل تستفيد مشروعات التوطين من المشروعات الأخرى كمجال للعمل والتوظيف وتحسين الدخول وتطوير المعرفة الزراعية ونقل التكنولوجيا الحديثة .

جـ - من حيث مقومات الاستقرار والاستدامة والتطوير : فى مشروعات التوطين الزراعى – على خلاف أنماط الاستغلال الزراعى الأخرى – تكون الأهداف من وراء تلك المشروعات ذات طبيعه مزدوجة ، يتمثل إحداها فى تهيئة الظروف والبيئة المناسبة للعيش والاستقرار والعمل لجماعات من السكان فى مناطق التوطين الجديدة ، بما يساهم فى تحسين نمط الانتشار السكانى على الرقعة الأرضية من جهه وتحسين أحوال السكان فى هذه المجتمعات الجديدة من جهه ثانية ، ويتمثل الأخر فى التوليف بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية الزراعية لتعظيم المردود الاقتصادى للمجتمع من هذه الموارد .

وحتى يتسنى بلوغ هذين الهدفين بقدر مناسب من الكفاءة ، فإن الأمر يتطلب تضافر الجهود – من جانب وزارات وهيئات مختلفة – لتوفير مقومات النجاح لمشروعات التوطين سواء فيما يتعلق بالمقومات العامة للعيش والحياة ، أو المقومات الخاصة بالنشاط الاقتصادى الزراعى .

المراجع

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، مجلس البحوث الزراعية والتنمية ، الخطة التنفيذية لاستراتيجية التنمية المستدامه ٢٠٣٠ (٢٠١١/٢٠١٠ – ٢٠١٧/٢٠١٦)(ملحق أ – العرض الفنى لمشروعات الخطة ، سبتمبر ٢٠١٠ .

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، مجلس البحوث الزراعية والتنمية ، اللجنة الفنية للاستخدام المستدام للأراضى ، رصد التغيرات فى استخدامات الأراضي فى دلتا وادى النيل والمناطق المتاخمة لهما باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية فى الفترة من ١٩٨٤ حتى ٢٠٠٧ ، يونيو ٢٠١٠ .

د. محمد رياض الغنيمى ، التنمية الاقتصادية و القضايا المعاصرة ، مجموعة محاضرات ، الجزء التاسع ، سوق الأرض الزراعية بمصر ، الطبعة ابريل ٢٠١٠.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، مجلس البحوث الزراعية والتنمية ، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ ، أكتوبر ٢٠٠٩ .

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، مكتب الوزير ، انجازات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، ٢٠٠٩.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة العامة للتعداد الزراعى ، حيازات الأرض الزراعية وفقاً لفئات مساحة الحيازة بين تعدادى ١٩٩٠، ٢٠٠٠ ، اجمالى الجمهورية ، ٢٠٠٩ .

البنك الدولى – تقرير التنمية الدولية لعام ٢٠٠٨ ، الزراعة من أجل التنمية ، ٢٠٠٨ .

عزة محمود عبد القادر غزالة ، الإمكانيات الاقتصادية للتوسع فى إنتاج القمح فى الأراضي الجديدة ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٨ .

مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، الإدارة العامة للدراسات التنموية ، سياسات رفع متوسط الحيازه الزراعية فى مصر ، إشراف د. ليلى جاد ، د. علا الخواجه ، مارس ٢٠٠٦ .

أميرة محمد على شحاتة ، دراسة تحليلية للمشكلات الإنتاجية والتسويقية فى الأراضي حديثة الاستصلاح، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٥ .

اعتماد شعبان عثمان محمد ، دراسة اقتصادية للتوطين فى الأراضي الجديدة بجمهورية مصر ، رسالة ماجستير العربية ، كلية الزراعة بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ .
إحسان حسين محمد حسن ، دراسة الكفاءة الاقتصادية لمزارع شباب الخريجين فى شمال الصعيد، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ .
موسوعة وصف مصر ، الجزء الأول ، المصريون المحدثون ، تأليف علماء الحمله الفرنسية ، ترجمه زهير الشايب ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢ .
إيهاب أحمد فخر الدين بكر ، دراسة اقتصادية لمشروعات مبارك لشباب الخريجين فى الأراضي ، رسالة ماجستير الجديدة ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ .
سليمان عبد المحسن سليمان ، الاحتياجات التدريبية للخريجين لاستزارع بعض مناطق الاتساع الزراعى الأفقى فى جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٢ .
محمود محمد سيد أحمد رميح ، الوضع الاقتصادى والاجتماعى للخريجين وغيرهم من المنتفعين بالأرضى المستصلحة بجنوب التحرير ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩١ .
رفعت محمد على محمود سلطان ، دراسة لبعض الجوانب الاجتماعية لمشروع توطين غرب البحيرة ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ .
عبد الرحمن مبارك هاشم ، تقييم مشروعات التوسع الأفقى فى جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٣.

AN ECONOMIC COMPARISON STUDY OF EXPLOITATION PATTERNS AND AGRICULTURAL RESETTLEMENT IN EGYPT

Abd El Maqsoud, A. M. and A. M. R. El- Sabaa
Dept. Agric. Economics - Faculty of Agriculture., Ain Shams University

ABSRACT

Different patterns and polices of exploitation and resettlement were applied in the reclaimed land, Some of these patterns were more concerned with social aspects, where others were more concerned with national economic aspects, Some useful lessons and experiences could be concluded from the past cases of patterns and policies of reclaimed land exploitation and agricultural resettlement, these may be summarized as follows:

- Unrealistic Plans and targets of land reclamation which resulted in a significant negative gab between the targeted and actual reclaimed area.
- Large degree of imbalance between economic and social consideration in allocating new land among different patterns of exploitation from a period to another since the early 1960's.
- Poor economic performance of different social patterns of reclaimed land exploitation and resettlement was a Common Phenomena along the whole Period since 1960's. The distributed reclaimed lands among social groups became a typical type of the old traditional agricultural land with its same feature of economic and managerial inefficiency, and suffer from its same Problems and obstacles such as fragmentation, low farmers income, absence of formers associations and poor or absence of supporting services and facilities.
- Absence or Weakness of institutional, Legislative and regulatory frame work, as well as a stable policy for reclaimed land exploitation and resettlement, which result in irrational allocation and inefficient use of agricultural land from national point of view. This also lead to make reclaimed land in latest few decades a field of misconduct and corruption with an extreme negative impact on land reclamation policy and performance since the early 2000's .

On the light of past experience analysis , lessons learned, and also on the light of the imposed demographic, developmental and socio – economical factors, there are some vital considerations governing present and future directions and policies regarding agriculture in reclaimed land exploitation and settlement in Egypt. the most important Considerations include:

- The Increasing scarcity of water recourses imposed the issues of rationalization and maximization of Socio-economic efficiency in allocating and using these precious resources from macro level point of view. Thus, the needed policies and patterns of exploitation and agricultural resettlement have to be designed to ensure such considerations.
- In all cases, it seems very essential to develop and contrive models for agricultural land exploitation and resettlement which avoid the chronic problem of land fragmentation, and to achieve the maximum benefits of large scale agricultural projects.
- Policies and patterns of agricultural land exploitation and resettlement must include a suitable degree of flexibility and diversity to fit different model for different reclamation regions or sites, regarding each site factors of social, economical and ecological aspects.
- It is very essential for all exploitation and agricultural selltement policies and plans to be realistic, stable and integrated, as well as considering the greatest possible balance between social and economical objectives.
- Government role is very important in this concern, not only to set policies and regulations, but also to :

Provide supporting services,Doing continuous monitoring and evaluation job for all Projects, patterns, and Policies, Setting the complementary and integrated interventions and policies related to; land and water use, agricultural investment climate, contracting agriculture, small farmers

associations, agricultural marketing modernization, efficient agricultural information and communication system, agricultural credit, and other relevant policies and issues for intervention.

The study suggested a framework of directions and considerations for the exploitation and settlement patterns of agricultural reclaimed land as the following:

1 - The pattern of investment projects with relatively large amplitudes as a pattern top efficiency in the exploitation of natural agricultural resources, and more oriented towards modern agricultural methods. To be the possession of these projects to investors, either individuals or corporate ownership or right of use by site conditions, and under the conditions and safeguards that prevent misconduct, exploitation, or deviation from the societal goals of the Agricultural Development.

2 - The pattern of agricultural companies contribute, which can accommodate many of the social groups and small investors smallholder or medium each, and each holder of a number of shares that are commensurate with the area of its own within the framework of the company's contribution is the separation of ownership and management. In this type can reach the total area of each company's contribution to several thousands of acres, representing the holders of the general assembly of the company and that you set the board of directors of the company specializes. And have the opportunity available to any holders of the membership of the Board of Directors or took a job in the company or work out in case it has the conditions for holding any of these sites. And give every shareholder returns on its shares as determined by the general assembly of the proportions of the profits distributed, in addition to the wages of workers in the company between the holders or their relatives. And achieve the benefits of this style of mass production and economic efficiency and administrative at the same time realized that the social considerations of expanding the scope of ownership and provide an opportunity to own property of the agricultural lands of the categories and many sectors of society without facing the problem of risk fragmentation possessory.

3 -The pattern of settlement agriculture in the framework of cooperative societies developed, and involves this type tend to be suitable to provide the facilities and the provision of facilities and services that serve the social and economic aspects of the resettlement of agricultural, must be focused this pattern in the vicinity of the valley and the Delta in order to facilitate the transition process, production and marketing, rather than capacity vulnerable to these social groups.

4 - Style integrated among young graduates and users and between medium-sized companies and is this type of patterns that depend on the integration of these two categories to benefit from the advantages of both young graduates and users and between medium-sized companies, including taking into account the systems and patterns of exploitation of land reclaimed appropriate degree of diversity and flexibility among regions and different regions, and various projects, according to environmental conditions and spatial and demographic for each region or area or project.

قام بتحكيم البحث

أ.د / عبد المنعم مرسى محمد **كلية الزراعة – جامعة المنصورة**

أ.د / محمود صادق العضيمى **كلية الزراعة – جامعة عين شمس**

جدول (٣) مصفوفة تقييم الأنماط الرئيسية لاستغلال الأراضى المستصلحة خلال الفترات السابقه وفقا لمؤشرات التقييم سابقة الذكر .

المعايير / البرامج	معايير التقـييم الاقتـصادية							معايير الحماية وصيانة الأراضي			معايير اجتماعية			المجموع	الترتيب
	تكلفة الدولة في الاستصلاح	الكفاءة الاقتصادية والانتاجية	استخدام التكنولوجيا	حجم الحيازة والتفتت للأراضي	الحاجة للإرشاد الزراعي والتسويقي والإنتاجي	الإنتاج للسوق المحلي والاكتفاء الذاتي	الإنتاج للتصدير	التصرف في الأراضي بالبيع والبناء	تصقيع الأراضي	حجم الاستصلاح للأراضي	عدد المستفيدين	حل مشكلة العمالة بخفض البطالة	العائد الاجتماعي وعدالة توزيع الأراضي		
(١)برنامج المستثمرين والشركات الخاصة	منخفضة -1	كبيرة 3	كبير 3	كبير 3	ضعيف -1	ضعيف 1	قوي 3	متوسط -2	كبير -3	كبير 3	صغير 1	ضعيف 1	ضعيف 1	12	1
(٢)الجمعيات التعاونية	صغير -1	متوسطة 2	متوسط 2	متوسط 2	متوسط -2	متوسط 2	متوسط 2	متوسط -2	متوسط -2	متوسط 2	متوسط 2	متوسط 2	متوسط 2	11	2
(٣) المنتفعين	كبيرة -3	ضعيفة 1	ضعيف 1	صغير 1	متوسط -2	قوي 3	ضعيف 1	ضعيف -1	ضعيف -1	صغير 1	كبير 3	كبير 3	كبير 3	10	3
(٤) شباب الخريجين	كبيرة -3	صغيرة 1	ضعيف 1	صغير 1	كبير -3	قوي 3	ضعيف 1	ضعيف -1	ضعيف -1	صغير 1	كبير 3	كبير 3	كبير 3	9	4

المصدر: جمعت وقيمت من العديد من الدراسات بصفحة المراجع بالاضافة إلى الاستناد إلى ورشة العمل التي ضمت العديد من الخبراء والمتخصصين في التوطين الزراعي.

J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.3 (6): 881 - 902, 2012